ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Political Activity of Bahraini Women 1971-1976

Assistant Lecturer: Ahmed Saad Shweish Al Nuaimi

Kirkuk Governorate Education Directorate

Prof. Dr. Ibtisam Hammoud Mohammed Al Harbi

Tikrit University / College of Education for Human Sciences - Department of History

* *Corresponding author: E-mail* :
ahmedsshewaish@gmail.com
07721906111

***Keywords*:**
Bahrain,
education,
organizing,
activity,
conference,
women

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	15 July 2023
Received in revised form	25 July 2023
Accepted	13 Aug 2023
Final Proofreading	19 Dec 2023
Available online	21 Dec 2023

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Bahrain has held significant historical significance due to its role in exporting valuable commodities such as gold, precious stones, ivory, wood, and incense to Iraq. These goods were imported from India and Bahrain served as the primary gateway for the Al-Ahsa region and onward to Najd. The only available port in the eastern coast of the Arabian Peninsula was Al-Uqair, which was unsuitable for navigation due to its shallow waters. This further emphasized the strategic importance of Bahrain's location in facilitating commercial transportation.

The selection of Bahrain may be attributed to its strategic positioning between the Shatt al-Arab in the north and Muscat in the south, which allows it to effectively gather information on the majority of the Gulf areas.The advancement of education in Bahrain, along with its integration of women, has significantly influenced their active participation in society. This progress has been facilitated by the establishment of women's associations, which have served as powerful platforms for women to engage in various social and political endeavors. Her cultural and social consciousness, along with her active and prominent involvement in associations, as well as her social achievements, fueled her growing ambition for political engagement. This ambition was inspired by the resurgence of Arab women, particularly in Egypt, and she channeled it into organizing women's efforts by fostering collaboration among women's associations to advocate for their political rights.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.12.1.2023.18

النشاط السياسي للمرأة البحرينية ١٩٧١-١٩٧٦

م.م أحمد سعد شويش النعيمي/ مديرية تربية محافظة كركوك

أ.د إبتسام حمود محمد الحربي/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم التأريخ

الخلاصة:

احتلت البحرين أهمية كبيرة منذ القدم، إذ كانت تصدر الذهب والأحجار الكريمة والعاج والأخشاب والبخور إلى العراق، وذلك عن طريق استيرادها من الهند، وكانت المنفذ الرئيس لمنطقة الأحساء ومنها إلى نجد، فلم يكن في ساحل الجزيرة العربية الشرقي سوى مرفأ العقير، والذي كان غير صالحاً للملاحة، بسبب ضحالة مياهه، مما زاد من أهمية موقع البحرين في النقل التجاري،

ولعل اختيار البحرين عائدٌ إلى موقعها في منتصف الطريق بين شط العرب في الشمال ومسقط في الجنوب، وهي بموقعها قد غطت معظم المعلومات عن باقي مناطق الخليج .

كان لتطور التعليم في البحرين وشموله للمرأة أثراً كبيراً في توجيهها لأخذ دورها المتميز في المجتمع، إذ شمل ذلك تأسيس الجمعيات النسائية التي كانت الحاضن الأقوى للمرأة للقيام بأنشطتها سواء كانت اجتماعية ام سياسية، وبرز النشاط السياسي عن طريق توجه المرأة البحرينية الى التعليم مما أدى الى تصاعد وعيها الثقافي والاجتماعي، فضلاً عن القيام بدور نشيط ومتميز عن طريق الجمعيات، وأدى نجاحها اجتماعياً الى ازدياد طموحها نحو العمل السياسي، شجعها في ذلك نهضة المرأة العربية لاسيما في مصر، وترجمت ذلك الطموح بتنظيم العمل النسائي عن طريق التعاون بين الجمعيات النسائية للمطالبة بحقوقها السياسية.

الكلمات المفتاحية (البحرين، التعليم، الجمعيات، النشاط، مؤتمر، المرأة)

المقدمة

أدى اكتشاف النفط في ثلاثينيات القرن العشرين، وازدياد عائداته في إمارات الخليج لاسيما البحرين، إلى انهيار القيم والمعتقدات القديمة وظهور مفاهيم جديدة، ارتبطت بازدياد عائدات النفط، فأصبحت سبباً لعمليات التحول في المجتمعين البحريني، وارتبط ذلك التحول بالتغيرات الناتجة عن الهجرة من الريف والبادية إلى المدن، وهجرة الوافدين إلى الخليج وغالبيتهم من المثقفين، مما فتح للمرأة الخليجية أبواب التعليم وأتاح لها المساهمة الفاعلة في الحياة العامة، بعيداً عن تأثير العادات والتقاليد القديمة. (الرميحي، ١٩٧٦، صفحة ١٧٢)

إن تطور تعليم المرأة في البحرين في الخمسينيات، كان نتيجة لعدة عوامل ابرزها، ابتعاث أول دفعة من الفتيات لإكمال دراستهن في الخارج لاسيما في جامعات القاهرة وبيروت، مما أدى لدخولهن في احتكاك بمجتمعات جديدة، وأنماط مختلفة من الحياة والتفكير، وجاء العامل الآخر متمثلاً بالعامل السياسي ونشوء حركة وطنية فعالة في البحرين، كان لها أثر على الحياة الاجتماعية، إذ شاركت فيها المرأة بشكل ملحوظ، ثم أتى عامل آخر لا يقل أهمية عن العاملين السابقين، وهو العامل الاقتصادي، إذ شهدت حقبة الخمسينيات، بداية الانتعاش الاقتصادي بعد تطبيق نظام مناصفة الارباح مع الشركات الأجنبية، فكانت البحرين أبرز

المتأثرين بذلك الانتعاش، نتيجة ارتفاع ميزانية الدولة، مما هيأ لها زيادة الخدمات العامة ومن ضمنها الخدمات التعليمية، فضلاً عن ذلك تنوعت وسائل الاعلام من راديو وتلفزيون وصحف ومجلات وكتب، وأصبح بميسور الكثير التنقل والسفر، وبالتالي الدخول في علاقة مباشرة مع الحضارات والانماط الاجتماعية الاخرى (Taki, 1970, pp. 38–45).

المبحث الأول: نشاط المرأة البحرينية السياسي (١٩٧١ – ١٩٧٤).

كان للمرأة البحرينية دور مبكر في الساحة السياسية، إذ شاركت في أول انتخابات بلدية جرت عام ١٩٥٠، ولكنها حصلت على حق التصويت لا الترشيح، وتلك المشاركة عُدّت أول ممارسة سياسية عملية للمرأة، (النجار) فضلاً عن الدور الذي أدته النساء البحرينيات حديثات التخرج من الجامعات في القاهرة وبيروت ودمشق، في تعميق وزيادة وعي الطالبات للمشاركة في العمل السياسي (النجار س.، الحركة النسائية في البحرين، ١٩٩٦، صفحة ١٧٠)، فكانت نتيجة ذلك، المشاركة النسائية البحرينية في تظاهرة منددة للعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ (الاسيوي، ٢٠٠٣، صفحة ١١)، وفي عقد الستينيات، كان للمرأة البحرينية نشاط داخل الحركات السرية، التي نمت بين الطلبة الدارسين في الخارج، مما أدى إلى اكسابها العديد من خبرات العمل السياسي، فضلاً عن زيادة الوعي الوطني لديها، ومشاركتها الفاعلة في التظاهرات الشعبية عام ١٩٦٥ (الحسن، ٢٠٠١، صفحة ٢٧) (ابراهيم، ١٩٨٧، صفحة ١٨٤).

كان النشاط النسائي في البحرين قد وصل ذروته مع بداية حقبة السبعينيات، وذلك بتأسيس عدد من الجمعيات النسائية، التي عملت على تنظيم المطالب النسائية لاسيما في المجال السياسي (الديلمي، ٢٠٠٥، الصفحات ١٢–١٨)، فبعد اعلان استقلال البحرين من الحماية البريطانية في١٤ آب ١٩٧١، اتجهت سياسة تلك الجمعيات نحو تعزيز انتماء البحرين إلى الوطن العربي، عندما قامت بتشكيل وفد قابل المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة بعد مطالبات إيران بضم البحرين إليها، فضلاً عن اشتراك ثلاث نساء في استفتاء تقرير المصير مؤكدة عروبة البحرين (سليمان، ٢٠٠٦، صفحة ٢٧).

شهدت تلك المدة نشاطاً نسائياً للمطالبة بالحقوق السياسية، لاسيما وأن الدستور البحريني الصادر عام ١٩٧٣، منحها حق التصويت والترشيح، إلا أن الأفكار التقليدية السائدة لدى بعض فئات المجتمع البحريني أدت إلى سلب تلك الحقوق، الأمر الذي دفع المرأة البحرينية وبتأييد من بعض التيارات السياسية المؤيدة لحقوقها، لعقد العديد من الندوات واللقاءات للدفاع عن تلك الحقوق، فأقامت جمعية آوال تجمعاً في ٢تشرين الأول ١٩٧٣، طالبت فيه بمنح حق المرأة البحرينية في الترشيح والانتخاب (البناي، ١٩٨٧، صفحة ٦١).

حرص الدستور البحريني الصادر عام ١٩٧٣، على التأكيد على مبادئ المساواة والعدالة، وإعطاء المواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة وتكافؤ الفرص فيما بينهم، إذ نصت المادة (١٨) من الدستور، على أن مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس والأصل (يونس و سعد، ١٩٧٣، صفحة ١٢١).

بالرغم من المبادئ التي أرساها الدستور البحريني في عام ١٩٧٣، والذي كفل لمواطنيه حق المساواة والعدالة، إلا أنه قرر في قانون الانتخاب رقم (٢٠) لعام ١٩٧٣، بشأن تنظيم أنتخاب اعضاء المجلس الوطني، عدم المساواة بين الرجل والمرأة في حق الانتخاب، إذ ميّز القانون بينهما فيما يتعلق بذلك الحق، فأشارت المادة الأولى منه، على حصر حق الانتخاب على الرجال فقط، وشملت تلك الفقرة قانون انتخاب المجلس البلدي، والذي اقتصر على الرجال دون النساء، ونص على أن ((**لكل بحريني من الذكور بلغ من العمر عشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب..**)) (يونس و سعد، ١٩٧٣، صفحة ١٣١).

يلاحظ أن التشريع في الدستور البحريني متناقض، إذ بينما قرر الدستور المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة، وعدم التمييز بينهم بسبب الجنس، نجد أن كُلاً من قانون الانتخاب للمجلس الوطني وقانون الانتخاب للمجلس البلدي، قررا حرمان المرأة من حق الانتخاب والترشيح لعضوية البرلمان والمجلس البلدي.

في ظل ذلك الحرمان بدأ كفاح المرأة البحرينية، من أجل الحصول على حقوقها السياسية والمكفولة لها دستورياً.

لم يقتصر نشاط المرأة البحرينية أثناء تلك المدة على الصعيد الداخلي، إذ شمل الصعيد الخارجي، فكان للمرأة البحرينية نشاط في محيطها الاقليمي في منطقة الخليج العربي، إذ شاركت المرأة البحرينية في دعم إحدى الثورات في عُمان، وتمثل ذلك بمشاركة البحرينية ليلى عبد الله فخرو (الوسط، ٢٠٠٧) في معارك ثورة إقليم ظفار عام ١٩٧٣، إذ كانت تضمد الجرحى وتدرس التلاميذ (النعيمي، ٢٠٠٦)، وإلى جانب ذلك الموقف، كان للمرأة البحرينية دوراً فاعلاً في نصرة الشعب العربي في مصر في حرب عام ١٩٧٣، إذ انضمت الجمعيات النسائية للتظاهرات الشعبية التي طافت شوارع البحرين في ١٦ تشرين الأول ١٩٧٣، عندما وردت الأنباء عن تحرك الأسطول الأمريكي، واستعماله قاعدة الجفير في مرور المتطوعين الموالين (لإسرائيل)، فضلاً عن تبرع المرأة البحرينية بالمال والدم لمساندة الجيش المصري (حسين، ٢٠١٧، الصفحات ٢٠٢-٢٠٤).

١- موقف التيارات الدينية من مشاركة المرأة البحرينية في انتخابات عام ١٩٧٣.

اشار قانون انتخابات المجلس الوطني البحريني المرقم (١٠) لسنة ١٩٧٣، بأن حق الانتخاب والمشاركة في التصويت اقتصر على الذكور دون الإناث، مما يعني حرمان المرأة من حقها الانتخابي ومخالفة الاتجاه العام للديمقراطية، والتي أشارت إلى المساواة في الحقوق السياسية بين الجنسين (حسن، ١٩٩٠، صفحة ١١٨) .

ظهرت في البحرين في أوائل عام ١٩٧٣، بعض التيارات التي تباينت مواقفها تجاه المشاركة السياسية للمرأة البحرينية، إذ دعا تيار المتنورين (المثقفين) إلى ضرورة المشاركة السياسية للمرأة البحرينية، لاسيما في الانتخابات البرلمانية والبلدية، فضلاً عن أهمية مساهمتها في المنظمات الاجتماعية والمؤسسات الأهلية (البحارنة، ١٩٧٥، الصفحات ١٠٥-١٠٦)، وبرز تيار ديني تألف من عدة اتجاهات، تباينت في موقفها بين الداعم والرافض للمشاركة السياسية للمرأة البحرينية، فتضمن برنامج كتلة المعارضة الدينية، دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والأخذ بالمبادئ الديمقراطية، لضمان تحالف القوى الوطنية معها لتحقيق أهدافها السياسية (صيقلي، ٢٠٠٣، صفحة ٣٣٨)، أما الاتجاه السلفي، فقد عارض مشاركة المرأة البحرينية في الترشيح والانتخاب، وعدم انخراطها في الجمعيات والمؤسسات الأهلية، في حين أيد تيار الإخوان المسلمين المشاركة السياسية للمرأة البحرينية في التصويت فقط، دون السماح لها بالترشيح للانتخابات البرلمانية والبلدية، وذلك عائد لتوظيف مشاركتها في التصويت، لضمان نجاح مرشحي التيار من الرجال في الانتخابات (العكري، الصفحات ١-٢).

٢- نشاط المرأة البحرينية أثناء المدة (١٩٧٣ -١٩٧٤)

بدأت أولى محاولات المرأة البحرينية للمطالبة بحقوقها السياسية في ٢٦ تموز ١٩٧٣، عندما عقدت الجمعيات الثلاثة (آوال والرفاع الثقافية الخيرية ونهضة فتاة البحرين) ندوة نسائية، لتدارس مسألة حرمان المرأة البحرينية من الترشيح والانتخاب، والتباحث في ضرورة حصول المرأة البحرينية على حقوقها السياسية، المكفولة لها دستورياً كمواطنة، والمشاركة في الانتخابات واتخاذ خطوات عملية، لحث المرأة البحرينية على المطالبة بحقوقها السياسية (الأنصاري، ٢٠٠٠، صفحة ١٥٢) .

أما أبرز ما خرجت به تلك الندوة من توصيات، فهي (الديلمي، ٢٠٠٥، الصفحات ٩٤-٩٥):

١ – دعوة جميع الأندية الشبابية لحضور اجتماع موسع شكلت عن طريقه ثلاث لجان عمل، الأولى في المنامة، والثانية في الرفاع، والثالثة في المحرق، وكانت مهمة تلك اللجان، توعية النساء البحرينيات إلى أهمية التكاتف، وتأييد مطالب الجمعيات بمنح الحقوق والدفاع عنها.

٢ – شكلت لجنة مشتركة من الجمعيات الثلاثة، لمقابلة وزير العدل والشؤون الإسلامية، للتباحث بمسألة فتح المرأة حق الانتخاب والترشيح، وكانت اللجنة متمثلة بالسيدة فائقة المؤيد (صقر، ١٩٨٠، صفحة ١٣٣) ممثلة عن جمعية نهضة فتاة البحرين، والسيدة بدرية الجامع (الديلمي، ٢٠٠٥، صفحة ٣٣) ممثلة عن جمعية آوال، والشيخة منيرة بنت فارس آل خليفة (صحيفة الأيام، ٢٠٢٠) ممثلة عن جمعية الرفاع الثقافية الخيرية، وقابلت عضوات تلك اللجنة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وكذلك قامت اللجنة بمقابلة رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة (صليبيخ، ٢٠١٣، الصفحات ٢٢–٤٠)، وأكدت اللجنة أثناء تلك المقابلات، على مطالب المرأة البحرينية السياسية ومساواتها مع الرجل (Taki, 1970, p. 319).

استمر نشاط اللجنة النسائية أثناء المدة (أيلول – تشرين الأول) عام ١٩٧٣، وتمخض عن تلك الاجتماعات، وضع عريضة شملت المطالب النسائية البحرينية، وأبرزها الآتي (فخرو، ١٩٩٩، صفحة ١٤٠):

١ – المساواة السياسية بين الرجال والنساء في البحرين وفق ما أقره الدستور البحريني.

٢ – أن يكون للمرأة البحرينية حق الترشيح والانتخاب، وأن لا يقتصر على الانتخاب في حال تم تعديل الفقرات الخاصة بانتخابات المجلس الوطني والمجلس البلدي.

٣ – توضيح وتحديد المقصود بكلمة مواطن التي أشار إليها الدستور.

٤ – رفض كل محاولة لحرمان المرأة من حقها في الترشيح والانتخاب، وابعادها عن تأدية الدور المطلوب منها.

أرسلت نسختين من تلك العريضة في يوم ٢٢ كانون الأول ١٩٧٣، **الأولى** للشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين، **والثانية** إلى رئاسة المجلس الوطني (الحسن ع.، ١٩٨٩، صفحة ٢٩).

استندت العريضة التي تم رفعها للمطالبة بحقوق المرأة البحرينية السياسية، على نص المادة (الأولى – هـ) من الدستور البحريني، والتي أشارت إلى أن ((للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بدءاً بحق الانتخاب)) (سليمان، ٢٠٠٦، صفحة ٢٣٦).

وعندما نوقشت تلك العريضة في المجلس الوطني البحريني، والمكون أعضاءه من الذكور والبالغ عددهم (٣٠) عضواً من مختلف الاتجاهات السياسية يسارية ومدنية، انتهى النقاش بالتأكيد على أن المُواطنة تخص الذكور فقط ولا تخص الإناث، في حين قدمت الحكومة تفسيراً لمفهوم المواطنة التي نص عليها الدستور البحريني، بأنها تخص الذكور والإناث، إلا أنها أجّلت مبدئيا مسألة تمتع المرأة البحرينية بحقوقها السياسية (فخرو، ١٩٩٩، الصفحات ١٤١–١٤٣).

إن تلك العريضة عكست محاولة الجمعيات النسائية تأدية دور أكبر في التحولات السياسية والاجتماعية، التي شهدتها المرأة في حقبة السبعينات، والتي تكللت بتشكيل لجنة شؤون المرأة عام ١٩٧٩، والتي ضمت نساء عَملن في مختلف الوزارات، وكان هدف تلك اللجنة، التوعية بمطالب المرأة البحرينية وحقوقها السياسية، وتفعيل دورها في مجالات التعليم والصحة، والعمل في مختلف الوزارات الخاصة والعامة، إلا أن اللجنة لم يكتب لها النجاح، إذ تم حلها عام ١٩٨١، مما أدى إلى تشتت الجهود المبذولة من قبل الجمعيات، لتحقيق بعض النجاح على صعيد القضايا التي تهم المرأة البحرينية (النجار س.، الحركة النسائية في البحرين، ١٩٩٦).

على الرغم من الجهود التي بذلتها تلك اللجنة النسائية، إلا أنها لم تغير شيئاً من قضية حرمان المرأة من حقها في الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس النيابية، ولعل ذلك عائد إلى عدة أسباب، أهمها (فخرو، ١٩٩٩، الصفحات ١٤٠-١٤١):

١ – التنافس القائم بين الجمعيات، أضعف إلى حد ما الجهود المبذولة من قبل تلك اللجنة، وأضاف بذلك بُعداً سلبياً إلى قضية إقرار حقوق المرأة السياسية كمواطنة، والناتج من عدم التنسيق بين تلك الجمعيات في توحيد مطالبهم، مما أدى إلى إضعاف الحركة النسائية، وبالتالي عدم أخذ الجدية المطلوبة من قبل السلطة والمجتمع على حد سواء في منح المرأة لحقوقها.

٢ – عدم وجود تنظيمات أو جماعات حزبية تتبنى قضايا المرأة، مما أضاف بُعداً آخر نحو سلب الحقوق السياسية للمرأة دستورياً.

٣ – تمسك أغلب الكتل البرلمانية الدينية والمحافظة في المجلس الوطني بمبدأ محدودية دور المرأة، وأن المكان الطبيعي لها هو البيت، وأنها يجب أن لا تتمتع بأي حقوق سياسية.

وأثناء انعقاد الفصل الأول للمجلس الوطني عام ١٩٧٤، قدمت الكتلة الدينية في المجلس مشروعاً، منع الاختلاط في التعليم والصحة، وبالرغم من أن المشروع رُفض من قبل الأغلبية داخل المجلس، إلا أن تلك الكتلة بقيت تعمل على معارضة مسألة الاختلاط في التعليم والعمل (لجنة تنسيق العمل الخليجي، ١٩٨٨، صفحة ١١) .

نلاحظ مما تقدم أن المجلس الوطني اعترض بأغلبيته على مسألة منح المرأة حق الانتخاب والترشيح، ولعل ذلك عائد إلى عدم وجود قوة مساندة لقضايا المرأة داخل المجلس الوطني أثناء تلك المدة، فضلاً عن أن موافقة الأعضاء على منحها حق الترشيح والانتخاب يعني مصادرة لامتيازات تلك الكتل داخل المجلس، في الوقت الذي لم تعارض أغلبية تلك الكتل على مسألة الاختلاط في الدراسة والعمل، لأنها توفر مساندة فعلية للرجل في العمل دون المساس بامتيازاته السياسية.

لم يدم قيام المجلس الوطني في البحرين طويلاً، إذ أصدر أمير البلاد عيسى بن سلمان آل خليفة أمراً في آب ١٩٧٥، بحل المجلس الوطني، وأوضح الأمير عيسى بأن حل المجلس سيبقى إلى أجل غير مسمى، وأن الحكم الدستوري والتشريعي عائدٌ إلى البلاد في الوقت المناسب (الجامعي، ٢٠٠٥، صفحة ١٣٠).

هكذا عاشت البحرين في حالة فراغ دستوري عن طريق دمج السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية (الكردوسي، ١٩٩٧، صفحة ٢١٧)، إذ أوكل لمجلس الوزراء تولى المهمة التشريعية، وظلت البحرين طيلة نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، في ركود سياسي نتج عن حل المجلس الوطني، مما تفاقم سلباً على وضع المرأة البحرينية للمطالبة بحقوقها السياسية (النعيمي ع.، ٢٠٠٥، صفحة ١٠٠) .

المبحث الثاني: المرأة البحرينية ومحاولات إنشاء اتحاد نسائي (١٩٧٤ – ١٩٧٦).

شهد عقد السبعينيات، نشاطاً من قبل الأندية والتجمعات النسائية للمطالبة بالقضاء على الأمية بين النساء البحرينيات، عن طريق فتح مراكز خاصة لمحو الأمية، وكان التدريس فيها طوعاً من قبل عدد من أعضاء الأندية والجمعيات، والعون المادي الذي قدمته وزارة التربية لتلك اللجنة لاسيما تقديم الكتب والقرطاسية، فضلاً عن المباني المدرسية كمراكز مسائية لمحو الأمية (فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، ١٩٩٥، صفحة ٤٩) .

وبلغ عدد النساء الأميات في البحرين في عامي (١٩٧٣-١٩٧٤) حوالي (٣٩٣٦٥) امرأة، من مختلف الأعمار، واستمر نشاط اللجنة الأهلية في مجال الإشراف على محو الأمية في البحرين حتى تشرين الأول عام ١٩٧٤م، إذ تولت وزارة التربية والتعليم مسؤولية محو الأمية وتعليم الكبار في البحرين بشكل رسمي (السليطي، ٢٠٠٠، صفحة ١٦).

شهد عام ١٩٧٤م، تأسيس جمعية التوعية الإسلامية في قرية الدراز في منطقة البديع، وأسسها جماعة من علماء الدين والمثقفين، وأشاروا إلى أن الغاية من تأسيس تلك الجمعية، لتكون بمثابة مؤسسة اسلامية ذات طابع ثقافي، واعلنوا بأن هدفها الأساسي تعليم المرأة، وشهد عام ١٩٧٥م، نشاطاً لتلك الجمعية عن طريق اقامة الدورات الدراسية المنظمة وفتح بعض الفصول الدراسية، لتعليم المرحلتين الابتدائية والاعدادية (اسماعيل، ٢٠٠٢، صفحة ١٣٠)، ومنذ عام ١٩٧٦م، ضعف نشاط تلك الجمعية لاسيما في مجال تعليم المرأة، واستمر ذلك حتى اغلاقها عام ١٩٨٢م، لارتباط بعض مؤسسيها بعدد من التيارات الإسلامية المعارضة للحكومة البحرينية (الحاج، د.ت، صفحة ١٠٤).

بدأت فكرة انشاء اتحاد نساء البحرين بناءً على مقترح حول انضمام الجمعيات البحرينية إلى عضوية الاتحاد النسائي العربي العام، إذ تم مخاطبة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وجاء ردها بإقامه اتحاد نسائي بين الجمعيات النسائية البحرينية للتمثيل الخارجي الموحد (البناي، ١٩٨٧، صفحة ٦٣).

عقدت عدة اجتماعات بين ممثلات الجمعيات النسائية، وبرز أثناء تلك الاجتماعات خلافات انقسمت إلى عدد من الآراء، وهي:

الأول: جماعة رأت أن يكون الاتحاد جزئياً، أي أن كل جمعية تحتفظ بكيانها المستقل.

الثاني : أن يكون الاتحاد كلياً.

كان **الرأي الثاني** سبباً لإثارة الخلافات وفشل تلك المحاولة لتأسيس الاتحاد (مطر، ٢٠٠٢، صفحة ٢).

عقد اجتماع لتشكيل اتحاد بين جمعيتي نهضة فتاة البحرين ورعاية الطفل والأمومة في نيسان ١٩٧٤م، إلا أن تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح، بسبب انسحاب ممثلة جمعية النهضة من ذلك الاجتماع (سليمان، ٢٠٠٦، صفحة ٢٣٧).

استؤنفت الاتصالات بين الجمعيات النسائية في بداية عام ١٩٧٥، اذ تم عن طريقها الاتفاق على تأسيس لجنة اتحادية تضم الجمعيات لتكون بداية لتأسيس ذلك الاتحاد، إلا أن تلك المحاولة هي الأخرى باءت بالفشل، ولعل ذلك عائدٌ إلى عدة أسباب، أهمها (مطر، ٢٠٠٢، صفحة ٣) :

١ – غياب التشجيع والدعم الرسمي لفكرة قيام الاتحاد النسائي، وأصبحت المحاولات لتأسيسه اصعب ما تكون من محاولات لتقريب الوجهات بين الجمعيات.

٢ – لم تكن فكرة الاتحاد النسائي في البحرين نابعة من النساء البحرينيات العضوات في الجمعيات، إذ كانت نتيجة دعوة من الاتحاد النسائي العربي، في إطار جهوده لتنظيم الحركة النسائية في البلاد العربية.

٣– غياب الوعي لدى عضوات الجمعيات النسائية بأهمية إنشاء ذلك الاتحاد، فكل عضوة كانت تعمل وفقاً لسياقات رسمتها لها الجمعية التي انتمت إليها.

٤ – رغبة كل جمعية بأن تكون لها القيادة للاتحاد النسائي.

٥ – اعتبرت كل جمعية من الجمعيات التي اشتركت في تلك الاجتماعات أن تنازلها عن قيادة الاتحاد النسائي، تعني تنازلاً عن موقعها الاجتماعي في الوسط النسائي البحريني.

قدمت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في عام ١٩٧٦م، طلباً إلى الجمعيات النسائية لوضع برنامج موحد للعمل النسائي، إذ قامت جمعية آوال بتوجيه دعوة إلى الجمعيات النسائية الأخرى، لتشكيل لجنة مشتركة، ووضع برنامج عمل موحد للاتحاد النسائي، فعقدت ممثلات الجمعيات اجتماعين، **الأول** تمثل بعقد ندوة نسائية في نيسان ١٩٧٦م، أوضحن فيها ضرورة العمل على تأسيس اتحاد يلبي مطالب المرأة، في

ظل الفراغ الدستوري الذي مرت به البحرين بعد حل المجلس الوطني (النجار س.، الحركة النسائية في البحرين، ١٩٩٦، صفحة ١٧٠)، أما الاجتماع **الثاني** فعقد في أيار من العام نفسه، وتم عن طريقه وضع برنامج العمل الأساسي للاتحاد، وتضمن الآتي (صحيفة الوطن العربي، ١٩٧٦):

١ – اقامة الندوات النسائية، لزيادة الوعي لدى المرأة البحرينية بأهمية مشاركتها مع الرجل، في الحياة العامة سياسية كانت أو اجتماعية.

٢ – إصدار مجلة مشتركة تضم نشاطات الجمعيات لاسيما البحوث الخاصة بالمرأة.

٣ – تبنّي مطالب المرأة البحرينية، والعمل على تنظيم المطالبة بتحقيقها .

٤ – القيام بحملات صحية، تبرز أهمية تأسيس اللجنة الثقافية النسائية في ١٤ كانون الأول ١٩٧٦، **وتضمن برنامج تلك اللجنة** (موسى، ٢٠٠٧، صفحة ١٩٤) :

١ – القيام بأنشطة ثقافية مشتركة بين الجمعيات.

٢ – مناقشة القضايا النسائية المشتركة التي تتطلب تحرك فعلي من قبل الجمعيات، لمساندة عمل تلك اللجنة.

٣ – تمول اللجنة من اشتراكات وتبرعات الجمعيات.

٤ – تتألف إدارة اللجنة من رئيسة وسكرتيرة وأمينة صندوق.

أدت بعض العوامل دورها في تحفيز الجمعيات النسائية البحرينية لاستئناف الاتصالات فيما بينها، بهدف تأسيس اتحاد نسائي بحريني، ولعل أبرز تلك العوامل، تأسيس اتحادات نسائية في الكويت عام ١٩٧٤م والامارات العربية المتحدة عام ١٩٧٥، فضلاً عن نجاح تجربة تأسيس الاتحاد النسائي في العراق ونشاطاته الخارجية، ففي يوم ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٦، وصل إلى البحرين وفد من الاتحاد العام لنساء العراق، واستمرت زيارة وفد الاتحاد النسائي العراقي ثلاثة أيام، قام خلالها الوفد بالإطلاع على نشاطات الجمعيات النسائية في البحرين، وبحث سبل التنسيق بين تلك الجمعيات والاتحاد النسائي العراقي (اسماعيل، ٢٠٠٢، صفحة ١٣٥)، ولعل تلك الزيارة كانت دافعاً للجمعيات النسائية البحرينية لتكثيف اتصالاتها مع الجانب الحكومي، لتأسيس اتحاد ينظم نشاط المرأة البحرينية على غرار التجربة العراقية.

غُيّر اسم اللجنة الثقافية إلى اللجنة النسائية المشتركة في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٧م، وحدد موعد اجتماعها بيوم واحد كل أسبوعين، وأن يكون لكل جمعية صوت واحد، فضلاً عن الاتفاق على إصدار مجلة بإسم (مجلة البشرى)، تضمنت مطالب الحركة النسائية في البحرين، إلا أنها لم تستمر في الصدور، بسبب قيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإيقاف عمل تلك اللجنة، وكانت المناقشة الداخلية لتولي رئاسة تلك اللجنة سبباً في حلها (موسى، ٢٠٠٧، الصفحات ١٩٦–١٩٧).

لابد من الإشارة إلى بعض المآخذ التي شابت العمل النسائي السياسي في البحرين أثناء المدة (١٩٧١ – ١٩٧٥م)، والتي يمكن ايجازها بالآتي (فخرو، موقع الحركات النسوية في مؤسسات المجتمع المدني في الكويت والبحرين والإمارات، ١٩٩٩، صفحة ١٤٢) (فخرو، ١٩٩٥):

١ – عدم قدرة الجمعيات على التواصل بشكل صحيح مع القاعدة النسائية في مدن وقرى البحرين، لتوسيع الدعم النسائي لنشاطها السياسية.

٢ – تأخر التحرك النسائي للمطالبة بالحقوق السياسية، إذ جاء قبل أيام معدودة من صدور قانون الانتخابات الذي حرم المرأة من حقها السياسي (النجار غ.، ٢٠٠١، صفحة ١١٧).

٣ – عدم التوجه لبعض الشخصيات النسائية التي أدت دوراً بارزاً في العمل النسائي، أو الشخصيات ذات النفوذ في البلاد.

٤ – عدم التوجه لاستمرار التحرك في مدة قيام المجلس الوطني بوتيرة العمل نفسها، لاسيما أثناء فترات انعقاده، التي نتج عنها وضع دستور البلاد.

٥ – المنافسة بين الجمعيات النسائية، لتبوء المراكز القيادية، وغياب الوعي لديها في تغليب مصلحة المرأة العامة على المصالح الخاصة (الديلمي، ٢٠٠٥، صفحة ١٠١).

إن تلك الإجراءات الحكومية كان لها الأثر الكبير في تهيئة المرأة البحرينية، ليكون لها دور رائد بالمشاركة الفاعلة في قوة العمل في البحرين.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

١- كان لتأسيس الجمعيات النسائية في بداية عقد السبعينيات، دوره في تنظيم المرأة البحرينية في الحياة السياسية.

٢- كان لصدور الدستور البحريني عام ١٩٧٣، تأثيره الواضح في نشاط المرأة البحرينية للمطالبة بحقوقها السياسية.

٣- كانت أدوات المرأة البحرينية للمطالبة بحقوقها السياسية عن طريق عقد الندوات وتقديم العرائض الاحتجاجية، التي تضمنت مطالبها لتأخذ دورها في بناء المجتمع.

References

1. Muhammad Ghanem Al-Rumaihi, Bahrain and the Problems of Political and Social Change, Dar Ibn Khaldun, Beirut, 1976.
2. Ali Taki, The Evolution of the Society of Bahrain, These de Doctorate Faoulte des Lettres et Sciences Humanes, Sarbonne, Paris, 1970.
3. Sabeeka Muhammad Al-Najjar, Women's Movement in the Gulf, Women's Gate website: (WWW.Womengatway.com), visit date: 1/7/2023.
4. Sabeeka Muhammad Al-Najjar, Women's Movement in Bahrain, Arab Future Magazine, Center for Arab Unity Studies, Issue 206, Year 18, Beirut, April 1996.
5. The Role of Bahraini Women in Political Life, Conference of the Asian Parliamentary League for Peace, Manila, Philippines, 2003.
6. Omar Al-Hassan, Gulf Women's Politics: Reality, Challenges, and Activation Strategies, Gulf Center for Strategic Studies, 2001.
7. Iyad Abdul Majeed Ibrahim, The National Current in Bahrani Poetry, Arabian Gulf Journal, Issue 3, Year 15, Volume 19, Center for Arabian Gulf Studies, University of Basra, 1987.
8. Sama Suleiman, The Political Participation of Muslim Women between the Positivity of Islam and the Negative Traditions of Egypt and Bahrain: A Reading of the Two Experiences, Family Studies Center, Cairo, 2006.
9. Fatima Al-Bannai, The Role of Women's Associations in Determining Women's Political Rights in Al-Nahda Society, A Symposium on Women's Reality in Personal Status Issues, Dr. M, 1987.
10. Muhammad Younis and Nabil Saad, Encyclopedia of Arab Legislations, Part 78, Article (1/d) of the Bahraini Constitution promulgated in 1973.
11. Al-Wasat Newspaper, Issue 1908, Bahrain, December 27, 2007.
12. Abdul-Jalil Al-Nuaimi, Layla and Al-Fakhr, Bahraini Al-Waqt newspaper, Issue 2245, Bahrain, December 25, 2006.
13. Solin Jabbar Hussain, Bahrain's Position on Arab Issues 1948-1981, Master Thesis (unpublished), College of Education for Human Sciences, Dhi Qar University, 2017.
14. Essam Salih Hassan, A Study in the Bahraini Political System, Master Thesis (unpublished), College of Political Science, University of Baghdad, 1990.
15. Hussain Muhammad Al-Baharna, The Modern Arab Gulf States, Their International Relations, and the Evolution of the Political, Legal, and Constitutional Conditions Therein, Al-Tatweer Printing and Publishing Company, Beirut, 1975.
16. May Seikaly, Women and Religion in Bahrain (Emerging Identity) in: John L. and Waylon Haddad, Islam, Gender and Social Change, translated by: Amal Al-Sharqi, Al-Ahlia for Publishing and Distribution, Jordan, 2003.
17. Abdulnabi Al-Ekri, Disabled Democracy in the Gulf, Bahraini Electronic Newspaper, Democracy, pp. 1-2. From the website (www.mafhoum.com), the date of the visit was 2/7/2023.

18. Abdul Hameed Ismail Al-Ansari, Gulf Women and the Right to Vote and Nominate, Center for Arabian Gulf and Arabian Peninsula Studies, Kuwait, 2000.
19. Bahija Muhammad al-Dailami, Civil Organizations in Bahrain, Dar Nubar for Printing, Cairo, 2005.
20. Attia Saqr, Encyclopedia of the Family Under the Auspices of Islam, Volume Two, Al-Sabah Foundation, Dr., 1980.
21. Al-Ayyam Newspaper, Bahrain, Issue 11474, December 6, 2020.
22.: Khalifa Sulaibikh, Khalifa bin Salman Fares Al-Midan, Bahrain, 2013.
23. Munira Ahmed Fakhro, The website of feminist movements in civil society institutions in Kuwait, Bahrain and the Emirates, World of Thought magazine, Issue 3, Volume 27, Kuwait, 1999.
24. Ali Aba Al-Hassan, Pages from the History of Bahraini Women, Documentation Center, Bahrain, 1989.
25. Gulf Action Coordination Committee, Family and Childhood, Towards a Better Reality for Women in the Gulf and the Arabian Peninsula, edited by: Yahya Fayez Haddad, Kuwait, 1988.
26. Naima Bashir al-Jamei, The Impact of the Current World Order on Democratic Transition in the Gulf Cooperation Council Countries (1991-2003), Ph.D. thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2005.
27. Adel Abdel-Gawad Al-Kardousi, The Legislative Institution in the Arab World, Journal of Law, Academic Publishing Council, Kuwait University, Issue 1, Year 21, 1997.
28. Abd al-Rahman al-Nuaimi, The Demand for Democracy, Human Rights, and Community Development in the Countries of the Cooperation Council for the Arab Gulf States, Center for Arab Unity Studies, Issue 318, Year 28, Beirut, 2005.
29. Munira Ahmed Fakhro, Civil Society and Democratic Transformation in Bahrain, Ibn Khaldun Center for Development Studies, Dr., 1995.
30. Mariam Mohammed Al-Sulaiti, Features of the Development of Education in the Kingdom of Bahrain during the Twentieth Century, Ministry of Education, Bahrain, 2000.
31. Hussain Ismail, Bahrain News in the Twentieth Century, Bahrain’s Events in 100 Years from the Beginning to the Dawn of the Charter, Tahira Library, Bahrain, 2002.
32. Ibrahim Al-Hajj, Bahrain's uprising and future prospects, Dr. M, Dr. T.
33. Fawzia Matar, Women's Union in Bahrain, Al-Ayyam Newspaper, Issue 142, Bahrain, 2002.
34. Al-Watan Al-Arabi newspaper, Bahrain, Issue 625, on May 20, 1976.
35. Hussain Musa, The Modern National and Democratic Struggle of the People of Bahrain, 1920-1981, Al Haqiqa Press for Publishing, DM, 2007.
36. Ghanem Al-Najjar, The Reality and Future of the Political Conditions in the Gulf Countries, Arab Future Magazine, Center for Arab Unity Studies, Volume 24, Number 268, Beirut, 2001.